تقارير

الديمقراطية الإسرائيلية... تدني الثقة بمؤسسات الدولة وازدياد العنصرية

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: الديمقراطية الإسرائيلية..... تدني الثقة بمؤسسات الدولة وازدياد العنصرية

السلسلة: تقارير

الكاتب: عماد أبو عواد

الشهر/ السنة : مارس /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

المركز الإسرائيلي للديمقراطية، هو مركز مستقل وغير حزبي، يبحث في مجالات الحكم والاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، وأهدافه، كما يقول، هي:

1. تقوية البنية القيمية المؤسساتية في "إسرائيل" كدولة يهودية ديمقراطية.
2. تحسين أداء نظام الحكم والسوق.
3. بلورة طرق لمواجهة التحديات الأمنية من خلال الحفاظ على القيم الديمقراطية.
4. رعاية المشترك بين مواطني الدولة.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، يجتهد باحثو المركز في عمل أبحاث تؤسس فكريًا للديمقراطية الإسرائيلية، وتُقدَّم بعدها النتائج والتوصيات لتحسين أداء النظام الديمقراطي في الدولة، وَوَضَع المركز لنفسه مهمة تقوية الحوار الجماهيري في المواضيع المهمة، والقيام بمبادرات سياسية واقتصادية، وتقديم الاستشارات لصناع القرار، وللقاعدة الجماهيرية الواسعة.

فاز المركز عام 2008 بجائزة "إسرائيل" على ما قدمه من مساهمات مميزة للمجتمع والدولة.

يقوم المركز الإسرائيلي للديمقراطية بعمل ملخص لقياس الديمقراطية في "إسرائيل"، حيث يقدم النتائج في نهاية كل عام إلى الرئيس الإسرائيلي.

النتائج الأساسية لبحث قياس الديمقراطية الإسرائيلية

أولاً: تراجع الثقة بمؤسسات الحكم:

حسب النتائج، فقدت مؤسسات الحكم هذا العام الكثير من الثقة العامة الممنوحة لها من الجمهور، حيث كانت النتائج كما يلي:

المُعطيات	نسبة الثقة عام 2015	نسبة الثقة عام 2016
الثقة بالكنيست	%35	%26.5 ⬇
الثقة بالحكومة	%36	%27 ⬇

الثقة بالأحزاب	%19	%14 ⬇
الثقة بالشرطة	%42.5	%40 ⬇
الثقة بالمحكمة العليا	%62	%56 ⬇
الثقة برئيس الدولة	%70	%61.5 ⬇
الثقة بالإعلام	%35.5	%24 ⬇
الثقة بالجيش	%85	%82 ⬇

وبمراجعة الدور الذي قامت به هذه المؤسسات في المجتمع الإسرائيلي خلال عام 2016، يمكن تحديد أسباب تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بهذه المؤسسات بما يلي:

1. تراجُع دور البرلمان في تجسيد القيم المشتركة في المجتمع، ويعود ذلك إلى تبني الكنيست لسياسة التصويت الائتلافي بشكل كبير في السنة الأخيرة، وصلت أحيانًا إلى استبعاد نواب صوتوا خلافًا لموقف كتلتهم البرلمانية، كما حدث مع بِني بيجن من حزب الليكود، عند التصويت على قانون "شرعنة الاستيطان"، الأمر الذي أظهر النواب على أنهم أداة فاقدة للتأثير.

2. تراجُع دور الحكومة في علاج الكثير من القضايا المتعلقة بتوفير متطلبات حياتية ضرورية، مثل السكن، وخاصة في ظل العجز الكبير لغالبية الشباب الإسرائيلي عن شراء شقق سكنية، وكذلك الارتفاع المستمر في غلاء المعيشة، علاوة على المشاكل الداخلية للحكومة، والمتواصلة منذ تشكيلها، وفي مقدمتها التهديد المستمر بحل الائتلاف الحكومي من قبل بعض الأحزاب، في حال عدم تطبيق برامجها، والأهم من ذلك أن هذه الحكومة يمينية خالصة، كل ذلك ساهم في انخفاض ثقة المواطنين بها.

3. تعرُّض الشرطة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة لانتقادات حادة بسبب قضايا فساد داخلية، وخاصة قضايا التحرش الجنسي (كوهين، 2015)، وارتفاع نسبة الجريمة وتوسع عصاباتها، لدرجة الكشف عن صفقات بين محققي الشرطة وبعض المتهمين، الأمر الذي كشفته المحكمة، وتسبب بإرباك كبير في جهاز الشرطة، أدى إلى انخفاض نسبة الثقة بها.

4. تعرَّض كل من المحكمة العليا ومؤسسة الرئاسة لحملة تحريض واضحة، شنها اليمين المتطرف عليهما، خاصة بعد الحملة ضد المحكمة العليا التي اتهمها اليمين بأنها تُمثل الرؤية اليسارية، وتحديدًا عندما أصدرت قرارات تتعلق بإخلاء البؤرة الاستيطانية "عمونا". ترتبط هذه الحملة بتغلغل الفكر اليميني في قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي، حيث باتت غالبية الشباب الإسرائيلي تصنف نفسها على أنها يمينية (خاي، 2015).

من جانب آخر، فإن الازدواجية التي تمارسها المحاكم الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية، وكذلك الشعور العام لدى اليهود الشرقيين والإثيوبيين بأنهم مضطهدون مقارنة مع غيرهم من الطوائف في الدولة، كل ذلك ساهم في انخفاض الثقة بالمؤسسة القضائية.

5. تعرَّض الإعلام الإسرائيلي عام 2016 لعدة هزات، أهمها الخلاف الكبير بين الحكومة وسلطة البث، والذي انتهى بقرار حلّها، والتراشق الكبير بين أكبر صحيفتين، وهما يديعوت أحرونوت وإسرائيل اليوم، واصطفاف الأولى مع المعارضة، والثانية مع الحكومة، وخاصة مع رئيسها نتنياهو، علاوة على الرقابة الأمنية المفروضة على الإعلام، حيث أثّر كل ذلك على الثقة بوسائل الإعلام.

6. تراجُع نظرة الجمهور لمؤسسة الجيش في الأعوام الأخيرة، فبعد أن كان الجيش يحصل على ثقة تزيد عن 90% في أعوام سابقة، تراجعت هذه الثقة لعدة أسباب، أهمها تراجُع قدرة الجيش على حسم المعارك في السنوات الأخيرة، الأمر الذي تسبب في تراجُع قوّته على الردع، علاوة على الكشف عن قضايا ذات صلة بالجيش، مثل رفض العشرات من الجنود الخدمة في سلاح المدرعات، ومشاهد هروب الجنود في العديد من المواجهات مع الفلسطينيين خلال انتفاضة القدس.

ومن هذه الأسباب ظهور الخلافات بين السياسيين وقادة الجيش، والانتقاد الكبير الذي وجهته القيادة العسكرية مُمثلة بموشيه يعلون وزير الجيش السابق، وإيزنكوت رئيس هيئة الأركان، لتصرفات العديد من الجنود. والأهم من ذلك تعيين أفيجدور ليبرمان وزيرًا للجيش، رغم افتقاده لأي خبرة عسكرية، الأمر الذي أدخل الجيش في لُعبة المحاصصة الائتلافية، بعيدًا عن معايير الخبرة والخدمة.

ثانيًا: تراجع ثقة الجمهور بالسياسيين

وحسب النتائج أيضًا، فإن غالبية الإسرائيليين، وبنسبة تصل إلى 75%، يرون أن السياسيين في "إسرائيل" منفصلون عن الحاجات الجماهيرية العامة، وفقط ثلث الجمهور يعتقد أن عضو الكنيست يعمل بجد، ويؤدي وظيفته المطلوبة منه. 79% من الإسرائيليين يعتقدون أن السياسيين يركضون وراء مصالحهم الشخصية، و47% يرون أنه لا يوجد حزب في "إسرائيل" يُمثل وجهة نظرهم، و42% يعتقدون أن حل المشاكل يحتاج إلى قائد سياسي قوي، لا يكترث كثيرًا بالكنيست والرأي العام والإعلام.

من الواضح أن انتشار الفساد بين السياسيين في "إسرائيل" في العقد الأخير، ساهم بشكل كبير في انخفاض الثقة بهم، وخاصة عند الحديث عن القيادات من الصف الأول. ففي العقديْن الأخيريْن، واجه كل رؤساء الحكومة: بنيامين نتنياهو، وإيهود أولمرت، وأرئيل شارون، وإيهود باراك، تهمًا بالفساد وتلقي الرشاوي، علاوة على فتْح تحقيق بتهم الفساد المالي والتحرش الجنسي بحق العديد من الوزراء ونواب الكنيست البارزين، مثل سيلفان شالوم من حزب الليكود مؤخرًا.

من جانب آخر، قلل التقارب الأيديولوجي الكبير بين الأحزاب الكبرى في "إسرائيل"، من نسب الانتماء الحزبي، وأفقد الكثير من الإسرائيليين ارتباطهم بالأحزاب، مما أدى إلى انخفاض ثقتهم بها. كما أن الأحزاب لم تعد تملأ الدور التاريخي في توعية الجماهير، وسد جزء من احتياجاتها، علاوة على وجود فساد كبير داخل الأحزاب نفسها.

والأهم من ذلك، غياب الجيل المؤسس من القادة الإسرائيليين، الذين كان لهم دور بارز في تحديد مسارات واتجاهات الدولة، مثل بيجن وشارون ورابين وغيرهم، إلى جانب غياب التنافس على الساحة السياسية التي سيطر عليها نتنياهو منذ عام 2009 بشكل ملفت، وذلك في ظل غياب منافس حقيقي له، الأمر الذي أفقد قطاعًا واسعًا من الجمهور ثقته بالقيادات السياسية.

ثالثًا: تراجُع وضع الدولة:

وحسب نتائج مقياس الديمقراطية، يرى 36% من الإسرائيليين أن وضع الدولة جيد، ويرى 40% أن الوضع ما بين الجيد والسيء، ويرى 23% أن الوضع سيء للغاية. وحسب النتائج أيضا فإن ثلثي الإسرائيليين متفائلون بالنسبة لمستقبل دولتهم.

تُشير المؤشرات أعلاه إلى وجود خشية حقيقية على الدولة ووضعها ومستقبلها، فحوالي الثلث فقط متفقون على أن وضع الدولة جيد، وبتدقيق المعطيات يتضح أن أكثر من نصف سكان الدولة يعتقدون أن الوضع سيء، وربما هذه النسبة هي انعكاس حقيقي للشعور العام المتعلق بتراخي الدولة في المجالات كافة، على المستوى المحلي أو حتى الدولي.

فعلى مستوى العلاقات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، يتضح ازدياد الهوّة بين مكونات المجتمع، فعند الحديث عن الشعور العام بالظلم الذي يسود في أوساط الشرقيين والإثيوبيين، فإنه لا يزال في ازدياد مستمر في القطاعات كافة، سواء التمثيل الحكومي في المناصب العليا، أو الوضع الاقتصادي، رغم أنهم باتوا يشكلون نصف المجتمع، لدرجة أن بعض التقديرات ترجح "أنهم يحتاجون مائة عام للوصول إلى مساواة تامة مع الغربيين" (جورجي، 2013).

أما على الصعيد السياسي، فلا يزال هناك شعور عام لدى شريحة واسعة من الإسرائيليين بفقدان إستراتيجية عمل واضحة لحكوماتهم في السنوات الأخيرة، وأنها لا تزال تعتمد فقط على إدارة الصراع بدل حلّه. كما أن برامج الأحزاب الرئيسة، العمل والليكود، وصلت إلى نقطة اللاعودة، فلا حزب العمل استطاع الوصول إلى حلّ الدولتين، ولا الليكود استطاع رسم إستراتيجية واضحة لسياسة الضم وشكل الدولة التي يريدها، وإنما أدخلها في توتر مع العديد من الأطراف الدولية، الأمر الذي كان له انعكاسات على الدولة واقتصادها.

على الصعيد الاقتصادي، بات الركود مقلقًا للجمهور الإسرائيلي، وخاصة أرباب الاقتصاد، إذ إن نسبة النمو في السنوات الست الأخيرة لم تتجاوز 2%، علاوة على تراجع الصادرات الصناعية، وتراجع إنتاجية العامل الإسرائيلي، وقد وصل الأمر إلى "تحذير المواطنين، ودعوتهم لإيجاد دخل إضافي من أجل القدرة على استمرار العيش في "إسرائيل" (روزنتال، 2015).

رابعًا: تراجُع الديمقراطية وحقوق الإنسان:

ترى غالبية الإسرائيليين، وبنسبة 85%، ضرورة الحفاظ على الشكل الديمقراطي للدولة، ويرى 60% ضرورة إعطاء حرية الرأي لمن يخالف الدولة ويهاجمها، مقابل 52.5% من الإسرائيليين يعتقدون أنه يجب حرمان من لا يعترف بيهودية الدولة من التصويت في الانتخابات، كما أن 71%، أي بزيادة 15% عن العام السابق، يرون أن المنظمات الحقوقية تضر بالدولة.

تُشير هذه المعطيات بشكل واضح إلى تغلغل التيار الأيديولوجي المتطرف الذي يتبنى يهودية الدولة في قطاعات واسعة من المجتمع، إذ إن ربْط حق التصويت بالاعتراف بيهودية الدولة ينافي القيم الديمقراطية، وبالتالي فإن نسبة الـ 85% التي تطالب بالحفاظ على الشكل الديمقراطي للدولة، لا تعبر عن نسبة حقيقية إذا كانت ترى أن الديمقراطية تقتصر فقط على اليهود.

من جانب آخر، فإن معاداة المنظمات الحقوقية بنسبة عالية تُشير إلى أمرين، الأول زيادة رفض اليسار ومنظماته في الدولة، وصبغه بصبغة غير وطنية، كما هو الحال في السنوات الأخيرة، والثاني نجاح الحكومة اليمينية في حربها على تلك المنظمات، خاصة أن لبعضها علاقة مع العرب في "إسرائيل".

خامسًا: استمرار العنصرية ضد العرب:

يعتقد 53% من اليهود أن المواطنين العرب مظلومون مقارنة مع اليهود في الدولة، ويعتقد 44.5% من اليهود أن غالبية الميزانية يجب أن تخدم اليهود وليس العرب. 59% من الجمهور يرفضون دخول أي حزب عربي للحكومة، مقابل 72% من العرب أنفسهم يؤيدون ذلك.

تُشير هذه النتائج إلى تناقض كبير، ففي الوقت الذي تُقر فيه الغالبية بالظلم الواقع على العرب، فإن قرابة الـ 60% من اليهود يرفضون الشراكة السياسية معهم، وهذا الأمر ليس غريبًا، فقد أتهم ديفيد بن جوريون، أول رئيس للحكومة في "إسرائيل"، بأنه أقام حكومات غير وطنية لأنها ضمت عربًا مع بداية تأسيس الدولة.

ولم يعد الأمر حكرًا على تيار دون غيره، فحتى اليسار والوسط الإسرائيلي، يرفض الاعتماد على وجود العرب بيضة قبان في أي حكومة، ويرفض شراكتهم، وكان هذا الموقف واضحًا بعد نتائج الانتخابات الأخيرة، التي أشار فيها زعيم المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني، بأن حزبه لا يمكن أن يعتمد على غالبية تضم العرب، علمًا أن الأحزاب العربية نفسها ترفض الانضمام لتلك الحكومات (دروكر، 2015).

كما تُشير هذه النتائج إلى ازدياد العنصرية تجاه العرب في المجتمع الإسرائيلي، فعلاوة على الممارسة العملية للعنصرية في كافة المجالات والمعاملات، وخاصة عند إقرار الميزانيات المختلفة، فقد أصبحت العنصرية مكونًا أساسيًا لشريحة واسعة من الجمهور الإسرائيلي، الذي بات لا يخفيها، بل وفي أحيان كثيرة يحتفي بأنه يتبناها.

سادسًا: أكثر ما يوتّر الحياة في الدولة:

وحول التوتر الأكبر في الدولة، يرى 53% من الإسرائيليين أنه العلاقة بين اليهود والعرب، ويرى 24% أنه العلاقة بين اليمين واليسار، بينما يرى 10.5% أنه العلاقة بين العلمانيين

والمتدينين. 45% يعتقدون أن المركب اليهودي أقوى من الديمقراطي في الدولة، مقابل 23% يعتقدون أن المركب الديمقراطي أقوى.

لا زال العامل المتعلق بالعرب هو الطاغي على الذهنية اليهودية في هذا الاستطلاع أيضًا، حيث لا زالت الغالبية تعتقد أن العلاقة بين اليهود والعرب هي عامل التوتر الأكبر، وهذا بحد ذاته مرتبط أيضًا بالذهنية الرافضة للوجود العربي، حتى لدى مؤسسات الدولة التي باتت تعتبر أن الخطر الأول الذي يواجه الدولة الآن هو العرب، وقد تمثل ذلك حين حذر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من خطورة توجه العرب إلى صناديق الاقتراع بكثافة في انتخابات عام 2015 (نتنياهو، 2015).

أما التوتر بين اليمين واليسار، فهم يُفهم إسرائيليّا عند الحديث عن الخلاف بينهما حول الأراضي المحتلة منذ عام 1967، حيث يريد اليمين استمرار السيطرة عليها وتوسيع الاستيطان فيها، فيما كان اليسار يود الانسحاب منها وفق الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، ثم تراجع تدريجيًا إلى فكرة إيجاد ترتيبات أمنية، والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى. وفي ظل الارتفاع الكبير في أعداد المستوطنين، والذي وصل إلى 700 ألف مستوطن، وازدياد المساحة الاستيطانية، فمن الطبيعي أن تزداد مساحة التوتر بين اليمين واليسار، خاصة في ظل رفض اليمين الانسحاب، أو حتى الوصول لتسويات معينة.

إلى جانب ذلك، يُلاحظ استمرار تغليب الهوية اليهودية على الديمقراطية، بمعنى أن المركب اليهودي من العرق والدين في آن معًا، أصبح هو الهوية المفضلة للغالبية في الدولة العبرية، وهو أهم معايير الصراع على شكل الدولة، وهذا ما يريده اليمين من خلال الدعوة إلى الاعتراف بيهودية الدولة، التي ستعني في النهاية اجتثاث أصحابها الأصليين من أرضهم.

سابعًا: "إسرائيل" والديمقراطية في العالم:

وفق القياسات العالمية للديمقراطية، تأتي "إسرائيل" في الربع الأول من بين 122 دولة من حيث الشراكة السياسية، وأداء الحكومة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، وتوجد في الربع الثاني من حيث الحقوق السياسية وحرية الصحافة، وفي الربع الثالث من حيث الحقوق المدنية، وفي الربع الرابع من حيث الاستقرار السياسي.

وبما أن الديمقراطية تؤخذ جملة واحدة، فإن مجرد التبادل السلمي للسلطة لا يعني تجسيد الديمقراطية بالشكل التام والكامل، وحى التبادل السلمي للسلطة في "إسرائيل" تُثار حوله العديد من التساؤلات، فكيف لدولة نصف سكانها من اليهود الشرقيين، أن تكون ديمقراطية دون أن يصل أي شرقي حتى الآن لرئاسة الحكومة، ولا إلى رئاسة الموساد، ولا إلى منصب مدعي عام الدولة؟؟ بينما وصل شرقي واحد إلى رئاسة الشاباك من بين أحد عشر رئيسًا لهذا الجهاز.

يرى محللون أن ديمقراطية "إسرائيل" هي ديمقراطية النخبة الغربية، المحصورة في فئة محددة من السكان دون غيرهم، مما أثار مخاوف النخب الإسرائيلية، ودفعها للتحذير من عواقب استمرار المشهد على حاله.

وحول وجود "إسرائيل" في الربع الثاني من حيث الحقوق السياسية وحرية الصحافة، فإن هذا التصنيف يمنح "إسرائيل" ما لا تستحق، لأن دولة تفرض الرقابة العسكرية على الصحافة، وتنتشر فيها فضائح الفساد بين السياسيين ومسؤولي المؤسسات الصحفية، لا يمكن تصنيفها ضمن هذه الخانة. إن صحافة "سُمح بالنشر"[1] لا تستحق أن تكون إلا في قاع سُلم الديمقراطية، في ظل وصول عدم الثقة فيها إلى نسب غير مسبوقة.

وبالنسبة للحقوق المدنية، والتي تعتبر أساس الديمقراطية الليبرالية الغربية، فإن "إسرائيل" تحتل مكانة متدنية مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث لم تمنح "إسرائيل" للأقليات فيها نفس الحقوق التي يتمتع بها اليهود، وتحديدًا الغربيين منهم، فقد مارست، ولا زالت، شتى أنواع القمع بحق مواطنيها العرب الفلسطينيين، ويكفي للتدليل على ذلك قوانين "الإرهاب"، والقوانين المتعلقة بالإقصاء والنكبة، ويهودية الدولة.

[1] كلمة تستخدمها الصحافة بعد أن يُسمح لها بنشر الخبر.

تعقيب

رغم أن "إسرائيل" تمارس الانتخابات والتبادل السلمي للسلطة، إلا أن مؤشرات مركز الديمقراطية جاءت خطيرة، وتحوي بين طيّاتها الكثير من التحديات التي توحي بمستقبل غامض، ولعلّ تلك المخاطر تكمن فيما يلي:

أولاً: الجنوح الإسرائيلي الواضح نحو اليمين المتطرف، والذي بات بشكل ملفت يسعى إلى فرض رؤيته على شتى مناحي الحياة في الدولة، حيث مكّنته الحكومة اليمينية الخالصة من تحقيق الكثير من أهدافه، مما زاد في حدة الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي.

ثانيًا: استمرار تفوق الغربيين داخل الدولة، حيث تشير المعطيات إلى استمرار ارتفاع نسبة عدم الرضى عن الدولة لدى الشرقيين تحديداً، رغم تشكيلهم نصف المجتمع اليهودي، مما يدلل على توجه الدولة نحو المزيد من العنصرية والاستقطاب الداخلي.

ثالثًا: ازدياد عدم الرضى عن أداء المؤسسات المختلفة في الدولة، مما سيساهم في انتشار الفساد في أروقتها، وضعف استجابتها للمطالب العامة، وكذلك عزوف المجتمع عن السعي للتأثير عليها، وبالتالي ستفقد الديمقراطية لبنة أساسية، هي الوعي العام والسعي للتغيير.

رابعًا: زيادة التوجه العدائي نحو العرب الفلسطينيين، حيث تعتبرهم الحكومات اليمينية المتلاحقة العدو رقم "1"، مما سيكون له انعكاسات عامة على الاستقرار الداخلي، وقد بدأت في الأشهر الأخيرة النزعة اليمينية في تنفيذ القرارات ضد العرب، كهدم القرى وتهجير السكان، وقد تبع ذلك حراكٌ عربي فلسطيني، لن يستطيع اليمين السيطرة عليه على المستوى الإستراتيجي.

المراجع:

بنيامين نتنياهو. (17 آذار, 2015). شلتون هيمين بسكنا، حييم لتسيت فلهتسبيع مخال (حكم اليمين في خطر، يجب ان نخرج ونصوت بكثافة). تم الاسترداد من عروتس هكنيست: https://www.youtube.com/watch?v=Q2cUoglR1yk

تساخي روزنتال. (6 تموز, 2015). مومخيم مزهيريم: مي شلو ييتسر هكنسا نوسيفت علول لو لسرود بيرسائيل (خبراء يحذرون من لن يملك دخل اخر، قد لا يستطيع البقاء في اسرائيل). تم الاسترداد من 2000 دولار: http://www.2000dollar.com/%D7%9E%D7%95%D7%9E%D7%97%D7%99%D7%9D-%D7%9E%D7%96%D7%94%D7%99%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%9E%D7%99-%D7%A9%D7%9C%D7%90-%D7%99%D7%99%D7%A6%D7%A8-%D7%94%D7%9B%D7%A0%D7%A1%D7%94-%D7%A0%D7%95%D7%A1%D7%A4%D7%AA

ربيب دروكر. (16 كانون ثاني, 2015). هعربيم لو يتسترفو لكووليتسا برشوت يتسحاك هرتسوغ (العرب لن ينضموا الى ائتلاف برئاسة هرتسوغ). تم الاسترداد من القناة العاشرة: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1104339

شاخر خاي. (4 شباط, 2015). هنوعر يميني: ما يشفيع عل هبوخريم (الشباب يتجهون لليمين: كيف سيؤثر على التصويت). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4622439,00.html

شمعون كوهين. (12 آب, 2015). محكار: روب هتسيبور روؤيية بمشترا موسخيتت (بحث غالبية الجمهور ترى الشرطة فاسدة). تم الاسترداد من ويلا: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/304169

عنات جورجي. (25 آذار, 2013). بكيتسر هنوخخي، ييكاخ لمزرحيم 99 شنا لهجيع لشفيون (بالوتيرة الحالية، سيصل الشرقيين للمساواة التامة بعد 99 سنة). تم الاسترداد من ذ ماركر: http://www.themarker.com/news/1.1976460